مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص- ص: 267-285

انعكاس الحمائية التجارية الجديدة على بنية التجارة الدولية –الحرب التجارية بين الصين والو م أ نموذجا

The impact of new trade protectionism on the structure of international trade – the China-US trade war as a case study

سمية حراق*[1]، جامعة سطيف01 فرحات عباس، الجزائر، soumia.harrag@univ-setif.dz

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي.

تاريخ إرسال المقال: 2026/04/12 تاريخ قبول المقال: 2026/05/24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الحمائية التجارية الجديدة على إعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية من خلال استعراض الإطار النظري للموضوع وتحليل أبرز مظاهر السياسات الحمائية الحديثة، كما تسعى إلى بيان انعكاس هذه السياسات على خريطة الإنتاج والتجارة الدولية واستشراف التحولات المستقبلية المحتملة في ضوء الاتجاهات الراهنة. وتعتمد الدراسة منهجا وصفيا تحليليا يقدم عرضا شاملا حول الحمائية التجارية وأنواعها وأساليبها المختلفة، إلى جانب التعريف بأنماط التجارة الدولية وواقع التدفقات العالمية عبر الحدود وما يترتب على ذلك من تحديات وفرص. كما تركز الدراسة على الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية كنموذج. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الحرب التجارية من المرجح أن تستمر لفترة طويلة، مع احتمالية ظهور أنماط جديدة من المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول.

الكلمات المفتاحية: زوال العولمة؛ تعريفات جمركية؛ سلاسل قيمة عالمية؛ حروب تجارية ·

تصنيف JEL: F13؛D23؛ L52.

Abstract: This study analyzes the impact of new trade protectionism on international trade patterns by reviewing the theoretical framework and key features of modern protectionist policies. It examines their effects on global production and trade and anticipates potential future shifts. Using a descriptive-analytical approach, the study provides an overview of trade protectionism, its types and methods, and outlines international trade patterns and cross-border flows, highlighting associated challenges and opportunities. It also examines the China–US trade war as a case

* سمية حراقharrag.eco@gmail.com

study and concludes that this conflict is likely to persist, potentially giving rise to new forms of economic and technological competition between countries

Key words: The decline of globalization; Tariffs; Global value chains; Trade wars.

Classification JEL: F13 ; D23 ; L52.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولا ملحوظا في اتجاهاته وموازين قواه، خاصة في ظل تصاعد التيارات الحمائية وتراجع الإيمان بالتجارة الحرة كمحرّك أساسي للنمو. فقد أدّت الأحداث الكبرى مثل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وجائحة كوفيد–19، والحرب الروسية الأوكرانية، إلى إعادة التفكير في مدى استقرار التدفقات التجارية العالمية عبر الحدود وفعالية سلاسل القيمة العالمية، التي شكّلت لعقود العمود الفقري للعولمة الاقتصادية.

ولقد بدأ التحرك نحو الحمائية الجديدة في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، حيث سنت العديد من الحكومات المتقدمة اقتصاديا سياسات وتدابير تشجع على حماية صناعاتها ووظائفها المحلية. وتعد الحمائية الجديدة ظاهرة اقتصادية تتجلى في تزايد السياسات التجارية التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية. ومع تصاعد هذه السياسات نشهد إعادة تشكيل لسلاسل القيمة العالمية، والتي تشير بعض التقديرات الى أن نحو 80% من التجارة العالمية تتم من خلالها. حيث أصبحت الدول تسعى إلى تقليل اعتمادها على الموردين الأجانب وتعزيز قدراتها التصنيعية الداخلية. في هذا السياق تظل العولمة ثابتة كقوة رئيسية في الاقتصاد العالمي، لكنها تواجه تحديات كبيرة. وتلعب الصين والولايات المتحدة دورا محوريا في هذه الديناميكية؛ حيث تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة توطين الصناعات وتقليل الاعتماد على الصين، في حين تواصل الصين تعزيز مكانتها كمركز صناعي عالمي. هذا التنافس يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية ويثير تساؤلات حول مستقبل التعاون التجاري الدولي.

في ظل هذه الخلفية، تبرز أهمية تحليل الكيفية التي تساهم بها السياسة الحمائية التجارية الجديدة في تغيير ملامح التجارة الدولية. وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف هذا الدور، مع التركيز بوجه خاص على دراسة التنافس الأمريكي الصيني كنموذج. ومن هنا تنبثق إشكالية الدراسة الرئيسية:

كيف تؤثر السياسات الحمائية الجديدة على ديناميكية التجارة الدولية؟

وهذا يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالحمائية التجارية الجديدة، وما أبرز خصائصها وأدواتها مقارنة بالحمائية التقليدية؟
- ما العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في تصاعد السياسات الحمائية الجديدة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008؟
- كيف تؤثر السياسات الحمائية الجديدة على تدفقات التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية؟
- ما انعكاسات الحروب التجارية، لا سيما بين الولايات المتحدة والصين على هيكل التجارة العالمية؟
- كيف يسهم التنافس الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام التجاري الدولي؟

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة أهميتها من تناولها لإحدى القضايا المحورية في الاقتصاد العالمي المعاصر، والمتمثلة في تصاعد السياسات الحمائية الجديدة وتأثيرها على ديناميكية التجارة الدولية. إذ تسهم الدراسة في تعميق الفهم النظري لظاهرة الحمائية الجديدة وانعكاساتها على العولمة وسلاسل القيمة العالمية، كما توفر إطارا تحليليا يساعد صناع القرار والباحثين على استيعاب التحولات الجارية في النظام التجاري الدولي. وتبرز أهمية الدراسة كذلك من خلال تركيزها على التنافس الأمريكي–الصيني باعتباره نموذجا مؤثرا في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الحمائية التجارية الجديدة وبيان خصائصها وأدواتها، والكشف عن تأثير هذه السياسات على ديناميكية التجارة الدولية وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية. كما تسعى إلى دراسة التنافس التجاري بين الولايات المتحدة والصين كنموذج تطبيقي يوضح انعكاسات الحمائية الجديدة على الاقتصاد العالمي.

محاور الدراسة: لمعالجة الإشكالية السابقة قسمت الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

1- الإطار النظري والمفاهيمي للحمائية التجارية الجديدة.

2- واقع التدفقات العالمية عبر الحدود.

3- مظاهر تصاعد الحمائية التجارية الجديدة وتداعياتها.

منهج الدراسة: للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للحمائية التجارية الجديدة

المطلب الأول: تعريف الحمائية التجارية

تعرف الحمائية التجارية (Abboushi, 2010, p. 387)على أنها "مجموعة السياسات التجارية الحكومية التي تهدف إلى مساعدة المنتجين المحليين في مواجهة المنتجين الأجانب في صناعة معينة، وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات الأجنبية، وخفض التكاليف على المنتجين المحليين، والحد من وصول المنتجين الأجانب إلى السوق المحلية."

كما يشير مصطلح الحمائية التجارية (حساني و عبد العزيز ، 2023، صفحة 143) إلى السياسات والإجراءات الحكومية المتخذة لتقييد التجارة الدولية أو الحد منها، بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية . وتشمل هذه الحمائية تطبيق تدابير متنوعة لحماية المنتجين المحليين من المنافسين الأجانب، والحفاظ على فرص العمل والصناعات المحلية.

المطلب الثاني: أساليب الحمائية التجارية

وتتخذ تدابير الحمائية التجارية أشكالا مختلفة (Ezequiel Cruz Lopez, 2022, p. 06)، منها:

أولا– التعريفات الجمركية: فرض ضرائب أو رسوم على السلع المستوردة، مما يجعلها أغلى ثمنا وأقل قدرة على المنافسة مقارنة بالمنتجات المحلية .

ثانيا– حصص الاستيراد: تحديد كمية أو قيمة سلع معينة يسمح باستيرادها إلى بلد ما خلال فترة زمنية محددة.

ثالثا– الإعانات: تقديم مساعدات مالية أو حوافز للصناعات المحلية لتعزيز قدرة منتجاتها على المنافسة وخفض تكاليف إنتاجها .

رابعا– الحواجز التنظيمية: تطبيق لوائح ومعايير وشهادات صارمة يجب أن تستوفيها المنتجات الأجنبية، مما يخلق عقبات إضافية أمام الواردات.

خامسا– الحظر والعقوبات: الحظر التام أو التقييد الكامل للتجارة مع دول معينة لأسباب سياسية أو اقتصادية .التلاعب بالعملة: خفض قيمة عملة الدولة بشكل مصطنع لجعل الصادرات أكثر تنافسية والواردات أكثر تكلفة .

سادسا – متطلبات المحتوى المحلي: إلزام الشركات بتوفير نسبة معينة من المكونات أو العمالة المحلية في المنتجات المباعة داخل الدولة.

المطلب الثالث: الفرق بين الحمائية التجارية التقليدية والجديدة

لقد عرفت العقود الأخيرة، ولا سيما منذ تسعينيات القرن الماضي، تراجعا في الحمائية بفعل تنامي العولمة واتفاقيات التجارة الحرة، مثل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. غير أن مرحلة ما بعد 2016 شهدت تصاعدا في الحمائية، وخاصة بعد تولي إدارة ترامب الحكم في الولايات المتحدة، وما رافق ذلك من فرض رسوم جمركية على الصين وشركاء تجاريين آخرين، وانسحاب من عدد من الاتفاقيات متعددة الأطراف. وأطلق على هذه السياسات مصطلح "الحمائية الجديدة"، وهي تختلف عن الحمائية التقليدية بكونها لا تركز فقط على حماية الصناعات، بل تمتد لتشمل الأمن القومي، حماية التكنولوجيا، ومحاولة إعادة التوازن الجغرافي لسلاسل الإمداد. حيث تعرف الحمائية الجديدة (جعفري ، 2017–2018، صفحة 88)"بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية والمعايير البيئية لتخفيض التنافس".

كما اقترنت الحمائية الجديدة أيضا بمصطلح زوال العولمة , Zahoor , Wu, Khan, & Zaheer) (2023, p. 831 والدي يعبر عن عملية "ضعف الترابط المتبادل بين البلدان عبر السنوات. مستندة بذلك إلى الحمائية التجارية، والمبادرات على مستوى الحكومات التي تهدف إلى حماية أسواقها المحلية من خلال فرض تعريفات جمركية على الواردات، والتطبيق الصارم لمعايير المنتجات، وأنظمة السياسات."

مما سبق يمكن القول بأن الحمائية الجديدة تعبر عن: " مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الدول لحماية صناعاتها ووظائفها المحلية من المنافسة الأجنبية، لكنها تختلف عن الحمائية التقليدية بأنها لا

تقتصر على الرسوم الجمركية والحصص الكمية، بل تشمل أدوات غير مباشرة مثل الدعم الحكومي للصناعات، والتحكم في سلاسل التوريد، وفرض المعايير التقنية والتنظيمية، واستخدام الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية. وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية، وتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب، وإعادة توطين بعض القطاعات الحيوية، مع الاستفادة من التنافسية الدولية بطريقة مدروسة، خاصة في ظل بيئة اقتصادية عالمية متقلبة بعد الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من حروب تجارية بين القوى الكبرى."

المبحث الثاني: واقع التدفقات العالمية عبر الحدود

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.

تعرف التجارة الدولية (بالغيثار ، صفحة 03) بأنها " مجموع العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تنظم المبادلات التجارية بين الدول عبر الحدود في الأسواق الدولية. وتشمل هذه المبادلات السلع والخدمات، وكذلك تنقل رؤوس الأموال والعمالة والتعاون التكنولوجي بين الدول. وتضبط هذه العلاقات قوانين ومعاهدات واتفاقيات تعاون دولية تهدف إلى تنظيم العملية التجارية وضمان سيرها بما يخدم مصالح الأطراف المشاركة. وتتيح التجارة الدولية للدول الاستفادة من الموارد والقدرات الإنتاجية المختلفة، وتعزز التكامل الاقتصادي بين مناطق العالم المختلفة".

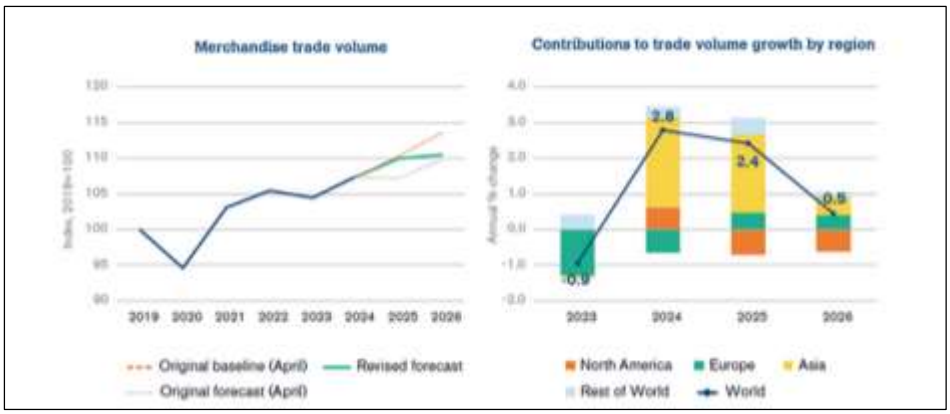
وتعدّ التجارة الدولية أحد أهم مظاهر التفاعل الاقتصادي بين الدول، إذ تعكس واقع التدفقات العابرة للحدود من سلع وخدمات ورؤوس أموال وتكنولوجيا، والتي أسهمت في تعميق الترابط بين الاقتصادات الوطنية. وقد شهدت التدفقات التجارية عبر الحدود توسعا ملحوظا خلال العقود الماضية نتيجة لتحرير التجارة وتطور وسائل النقل والاتصال، مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات الدولية وتعقّد هياكلها، خاصة مع بروز سلاسل القيمة العالمية التي أصبحت تشكل جزءا كبيرا من التجارة الدولية. غير أن واقع هذه التدفقات يشهد في السنوات الأخيرة تحولات مهمة، تمثلت في تباطؤ نمو التجارة العالمية، وتصاعد القيود الجمركية وغير الجمركية، وإعادة توجيه بعض التدفقات التجارية نتيجة التوترات الجيوسياسية والحروب التجارية. ويعكس هذا الواقع تحولا في أنماط التجارة الدولية، حيث لم تعد التدفقات عبر الحدود محكومة فقط بعوامل الكفاءة الاقتصادية، بل أصبحت تتأثر بشكل متزايد بالاعتبارات السياسية والاستراتيجية، مما يفرض تحديات جديدة على استقرار النظام التجاري الدولي ومستقبل انفتاحه.

المطلب الثاني: واقع وحجم التجارة الدولية

لقد شهدت تجارة السلع العالمية نموا أسرع من المتوقع في النصف الأول من عام 2025، مع ارتفاع واردات الولايات المتحدة قبل الزيادات المتوقعة في الرسوم الجمركية، ومع تسارع الإنفاق على المنتجات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، لا سيما في آسيا وأمريكا الشمالية. واستجابة لذلك، راجع خبراء اقتصاديون في منظمة التجارة العالمية توقعاتهم التجارية لهذا العام والعام المقبل حيث رفعوا توقعاتهم لنمو حجم تجارة السلع العالمية في عام 2025 إلى 2.4%. وخفضوا تقديراتهم لعام 2026 إلى 0.5% انخفاضا من التوقعات السابقة البالغة 1.8%.

بالإضافة إلى التركيز على المشتريات والإنفاق المرتبط بالذكاء الاصطناعي، حظيت التجارة في عام 2025 بدعم من الظروف الاقتصادية الكلية المواتية، حيث أدى انخفاض التضخم، والسياسات المالية الداعمة، وأسواق العمل المتشددة مع ارتفاع الطلب على العمال إلى تعزيز الدخول الحقيقية والإنفاق في الاقتصادات الكبرى. من المتوقع أن يتباطأ نمو التجارة في عام 2026 مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، ومع الشعور التام بالتأثير الكامل لارتفاع الرسوم الجمركية لمدة عام كامل. والشكل أدناه يوضح حجم وتوقعات التجارة العالمية في السلع.

الشكل رقم 01: حجم وتوقعات التجارة العالمية في السلع 2019-2026



Source: World Trade Organization. Global Trade Outlook and Statistics. April 2025, p. 4. Available at:https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/trade_outlook25_e.pdf

كما عدّلت توقعات منظمة التجارة العالمية لتجارة الخدمات التجارية العالمية من حيث الحجم كما هو موضح في الشكل رقم02 وذلك في ضوء التطورات الأخيرة. ورغم عدم خضوع تجارة الخدمات للرسوم الجمركية بشكل مباشر، إلا أنها قد تتأثر بشكل غير مباشر من خلال ارتباطها بتجارة السلع والإنتاج. ومن المتوقع الآن أن يتباطأ نمو صادرات الخدمات من 6.8% في عام 2024 إلى 4.6% في عام 2025، ثم إلى 4.4% في

عام 2026. وتعد هذه التقديرات أعلى بقليل من توقعات منظمة التجارة العالمية المعدلة في أفريل، والتي أخذت في الاعتبار تأثير زيادات الرسوم الجمركية، وأضعف بقليل من توقعات خط الأساس لشهر أفريل التي استبعدت تأثيرها.

الشكل رقم02: حجم وتوقعات التجارة العالمية في الخدمات 2019–2026



Source: World Trade Organization. Global Trade Outlook and Statistics. April 2025, p. 4. Available at:https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/trade_outlook25_e.pdf

المطلب الثالث: أنماط التجارة الدولية

تتخذ التجارة الدولية عدة أنماط تختلف باختلاف طبيعة السلع المتبادلة، ودرجة التطور الاقتصادي، وشكل العلاقات بين الدول. ومن أبرز أنماط التجارة الدولية (الأمم المتحدة، 2013، صفحة 18)ما يلي:

أولا– التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية: يقوم هذا النمط على تصدير الدول النامية للمواد الأولية والموارد الطبيعية، مقابل استيراد السلع الصناعية والتكنولوجية من الدول المتقدمة، وهو نمط تقليدي يعكس تفاوت مستويات التنمية.

ثانيا – التجارة بين الدول المتقدمة فيما بينها: يتميز هذا النمط بتبادل السلع الصناعية المتشابهة والسلع ذات القيمة المضافة العالية، ويعتمد بدرجة كبيرة على الابتكار والتكنولوجيا، ويعرف غالبًا بالتجارة داخل الصناعة.

ثالثا– التجارة بين الدول النامية فيما بينها: شهد هذا النمط توسعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة في إطار التعاون الإقليمي، ويشمل تبادل السلع الصناعية الخفيفة والمنتجات الزراعية وبعض الخدمات.

رابعا– التجارة داخل الصناعة(Intra-industry Trade) تقوم على تبادل سلع متشابهة أو متقاربة في نفس القطاع الصناعي بين الدول، مثل تبادل السيارات وقطع الغيار، وتنتشر بين الدول ذات مستويات التنمية المتقاربة.

خامسا – التجارة بين الصناعات(Inter-industry Trade) تعتمد على تبادل سلع من صناعات مختلفة، حيث تصدر الدولة السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد سلعًا من صناعات أخرى.

سادسا– التجارة القائمة على سلاسل القيمة العالمية: يتم فيها توزيع مراحل الإنتاج عبر عدة دول، بحيث تشارك كل دولة بجزء من عملية الإنتاج، ويعد هذا النمط من أكثر الأنماط انتشارا في الاقتصاد العالمي المعاصر.

سابعا–التجارة الخدمية الدولية: تشمل تبادل الخدمات مثل النقل، والسياحة، والاتصالات، والخدمات المالية، والتعليم، وقد شهدت نموا متزايدا مع التطور التكنولوجي والرقمي.

المبحث الثالث: مظاهر تصاعد الحمائية التجارية الجديدة وتداعياتها

المطلب الأول: مظاهر تصاعد الحمائية التجارية الجديدة

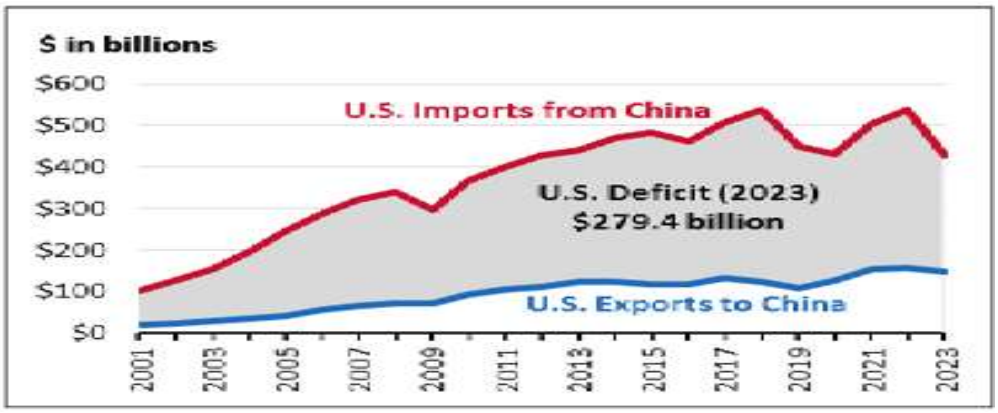
أولا – سياسة أمريكا أولا

في ديسمبر 2025 أعلنت إدارة ترامب عن استراتيجية جديدة للأمن القومي في وثيقة من 33 صفحة تحمل ملامح سياسة أمريكا أولا، حيث لا تعتبر هذه الاستراتيجية تحديثا بسيط وانما نهج جديد يبتعد عن فكرة أن واشنطن الحارس الأول للنظام العالمي ويقترب نحو رؤية أكثر مصلحية في الداخل والخارج (يحي السيد ، 2025).

ثانيا– الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

تعد جمهورية الصين الشعبية ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وهي شريك تجاري كبير للولايات المتحدة والعالم منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001. ولقد أدت التعريفات الجمركية المتزايدة وتصاعد الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين إلى تأثيرات كبيرة على التجارة الدولية، مما أسفر عن توترات جيوسياسية واضطرابات في سلاسل القيمة العالمية واختلال في التوازن التجاري. والأهم من ذلك، أن بعض القطاعات الصناعية تأثرت بشكل أكبر من غيرها نتيجة لهذه الحرب التجارية. كما أن السياسات الحمائية المشددة التي تبنتها الولايات المتحدة تسببت في نشوب نزاعات تجارية مع شركائها التجاريين (Zahoor , Wu, Khan, & Zaheer , 2023, p. 836).حيث و في عام 2023، احتلت الصين المرتبة الرابعة بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة في تجارة السلع، حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين 575 مليار دولار. كما كانت الصين رابع أكبر سوق للصادرات الأمريكية بقيمة 147.8 مليار دولار، وثاني أكبر مصدر للواردات الأمريكية التي بلغت 427.2 مليار دولار. وشهدت تجارة السلع بين البلدين انخفاضا بنسبة 17% مقارنة بعام 2022، حيث تراجعت الصادرات الأمريكية بنسبة 5.1%، بينما انخفضت الواردات الأمريكية بنسبة 20.4%. ويعود هذا التراجع إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني وتحول سلاسل التوريد إلى خارج الصين. كما وأنه في فيفري 2024صرحت غرفة التجارة الأمريكية أن 57% من شركاتها تفتقر إلى الثقة في فتح سوق جمهورية الصين الشعبية.

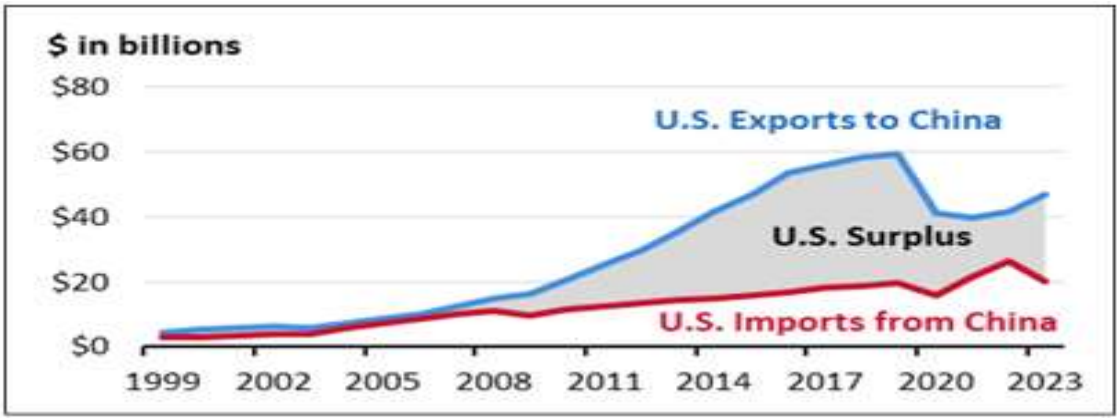
الشكل رقم 03: حجم التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والصين(2001–2023)



Source: Congressional Research Service. (2026). Crs Products From The Library Of Congress. Library Of Congress. Retrieved February 20, 2026, From https://www.congress.gov/crs-products

ولقد كان تأثير حروب ترامب التجارية كبيرا على جميع الأطراف المعنية، إلا أن النتائج تختلف باختلاف مرونتها الاقتصادية واستعدادها الاستراتيجي. ووفقا لتحليل مجلس العلاقات الخارجية لعام 2024، أدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى انخفاض بنسبة 0.5% في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وانخفاض بنسبة 0.8% في الناتج المحلي الإجمالي للصين بحلول عام 2024. ومع ذلك، فإن قدرة الصين على تنويع تجارتها وتحفيز الاستهلاك المحلي قد خففت من بعض هذه الخسائر، بينما واجهت الولايات المتحدة تكاليف أعلى على المستهلكين والشركات بسبب الرسوم الجمركية. وقد وفّر تركيز الصين على توسيع التجارة مع الأسواق الناشئة والاستثمار في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة حماية من الرسوم الجمركية الأمريكية. على سبيل المثال، نمت تجارة الصين مع الدول الأعضاء (Wenran, 2025) في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة بنسبة 12% في عام 2024، مما عوّض بعض الخسائر الناجمة عن انخفاض التجارة مع الولايات المتحدة.

الشكل رقم 04: حجم تجارة الخدمات بين الولايات المتحدة والصين(2001–2023)



Source: Congressional Research Service. (2026). CRS Products from the Library of Congress. Library of Congress. Retrieved February 20, 2026, from https://www.congress.gov/crs-products

يظهر الشكل البياني أعلاه تطور الصادرات والواردات الخدمية الأمريكية من وإلى الصين بين عامي 1999 و2023، مع إبراز الفائض التجاري الأمريكي.(U.S. Surplus) حيث:

- الصادرات الأمريكية إلى الصين (الخط الأزرق) شهدت نموا مستمرا منذ عام 1999 حتى ذروة حول عام 2018، حيث وصلت إلى نحو 60 مليار دولار. بعدها شهدت تذبذبًا مع انخفاض ملحوظ في الفترة بين 2018 و2020، ثم تعافت جزئيًا حتى 2023.

- الواردات الأمريكية من الصين (الخط الأحمر) نمت أيضا على نحو مستمر، لكنها كانت دائما أقل من الصادرات في هذا الشكل، وهو ما يشير إلى فائض في الصادرات الأمريكية إلى الصين في الفترة المعروضة.
- الفائض التجاري الأمريكي (المنطقة المظللة باللون الرمادي) يعكس الفرق بين الصادرات والواردات، حيث ظل إيجابيا طوال هذه الفترة، مع توسع واضح بين 2011 و2018، ثم تقلص خلال الفترة الأخيرة(2018–2023) .

ثالثا– سياسات إعادة توطين النشاط (Reshoring)

ويقصد بها نقل الإنتاج الخارجي إلى البلد الأصلي للشركة الأم بهدف تقليل الاعتماد على سلاسل الإمداد الطويلة والمعقدة في الخارج (Baldwin, 2016, pp. 143,144) .وقد ظهرت استراتيجيات وسطية أكثر واقعية، بدلا من إعادة التوطين الكامل منها:

1–إعادة التوطين الجزئي(Partial Reshoring) : نقل المراحل الحساسة فقط من سلسلة الإنتاج إلى الداخل، والإبقاء على البقية في الخارج.

2–إعادة التوطين القريب(Nearshoring) : نقل الإنتاج إلى دول مجاورة جغرافيا أو شركاء تجاريين إقليميين (مثل نقل مصانع أوروبية إلى المغرب أو أوروبا الشرقية). (OECD, 2023, p. 27)

3–إعادة التوطين إلى الدولة الصديقة(Friend-shoring) : توجيه الاستثمار إلى دول "صديقة سياسيا" ومستقرة بدلا من الاعتماد على مواقع عالية المخاطر مثل الصين أو روسيا. (WTO, 2022, p. 6)

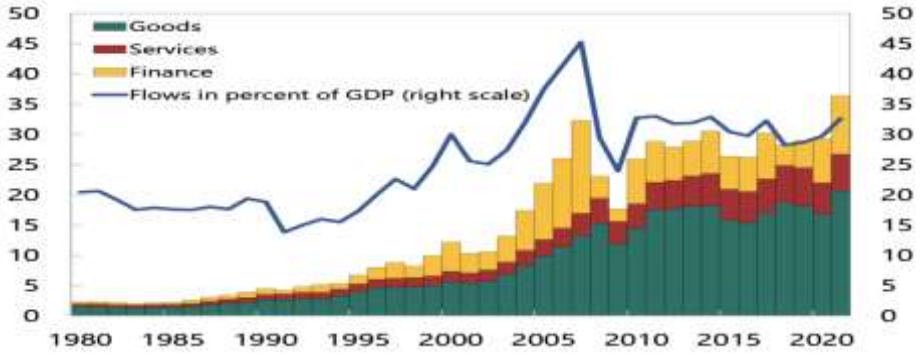
رابعا– السياسات التجارية أثناء جائحة "كورونا": أحدثت جائحة "كورونا" صدمة للاقتصاد العالمي في جانبي العرض والطلب، ومعها حدث اضطراب في سلاسل الإمداد وتعطل النشاط الاقتصادي

المطلب الثاني: تداعيات الحرب التجارية الصينية الامريكية على التجارة الدولية

لقد عرفت التدفقات العالمية عبر الحدود للسلع والخدمات ورأس المال تباطأ بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية العالمية 2008 كما يوضحه الشكل أدناه، مما أدى إلى عكس اتجاه التوسع والتحرر الذي استمر لعقود عديدة

والذي يعود تاريخه إلى منتصف القرن العشرين. وقد حدث هذا الانعكاس على خلفية التوترات التجارية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، وبشكل عام ارتفاع في الشعبوية وزيادة التشكيك في فوائد العولمة.

الشكل رقم 05: التدفقات العالمية للسلع والخدمات والتمويل (تريليون دولار)



Source : Aiyar, S., Chen, J., Ebeke, C. H., et al. (2023). Geo-Economic Fragmentation and the Future of Multilateralism (Staff Discussion Notes No. 2023/001, p. 08). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9798400229046.006

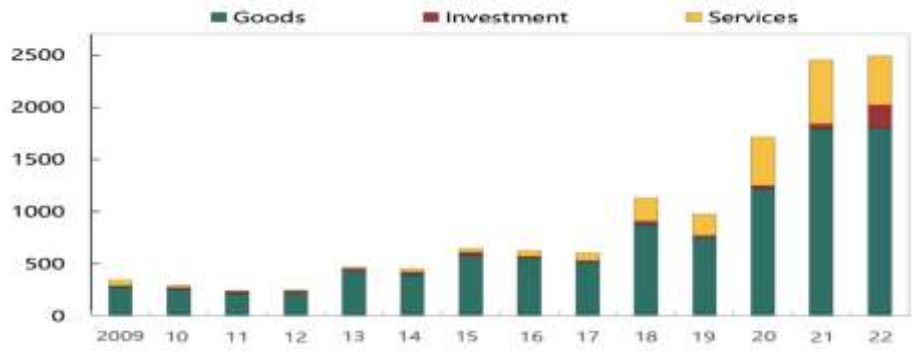
والملاحظ من الشكل أعلاه بأن البنية الاقتصادية الحالية للعالم والمؤسسات المتعددة الأطراف تشكلت وبنسبة كبيرة خلال عصر التحرير. ومع اندماج معظم الدول في الاقتصاد العالمي، اكتسب النظام الحالي عدة خصائص هامة وأصبحت الروابط بين الدول معقدة للغاية، حيث لم تقتصر على تجارة السلع فحسب بل شهدت تجارة الخدمات نموا ملحوظا على مدار العشرين عاما الماضية. كما توسعت التدفقات المالية العابرة للحدود من حيث الحجم والأنواع. ووصلت حركة الأفراد وتبادل المعلومات عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة. وبات العالم أكثر تواصلا وترابطا من أي وقت مضى، خصوصا مع ظهور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت حوالي 66% من سكان العالم في عام 2022.

فعلى الصعيد العالمي، زادت تجارة البضائع في عامي 2018 و2019 على الرغم من تصاعد التوترات التجارية التي أدت إلى ارتفاع التعريفات الجمركية. وزادت التجارة في الخدمات في البداية ولكنها انخفضت بعد ذلك. حيث أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى الإضرار بالتجارة العالمية، والتي انخفضت بشكل حاد، وخاصة تجارة الخدمات. ومع ذلك ظلت التجارة تتمتع بالمرونة وتتعافى بسرعة بعد الجائحة.

مع زيادة التعريفات الجمركية خصوصا في عام 2018 في ظل الازمة الامريكية الصينية. تقلصت وتيرة الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية التي استمرت لعقود من الزمن من لخفض الحواجز التجارية

العالمية في جميع أنحاء العالم. وذلك ما يوضحه الشكل في أدناه الدي يوضح تزايد عدد القيود المفروضة تجاريا عبر العالم.

الشكل رقم 06: عدد القيود التجارية المفروضة ما بين 2009–2022



Source : Aiyar, S., Chen, J., Ebeke, C. H., et al. (2023). Geo-Economic Fragmentation and the Future of Multilateralism (Staff Discussion Notes No. 2023/001, p. 11). International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9798400229046.006

يلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد القيود التجارية المفروضة على السلع والخدمات والاستثمارات بشكل عام عرفت زيادة ملحوظة منذ سنة2009 والى غاية 2022. حيث قدر عدد القيود على السلع بحوالي 400 في سنة 2009 لتصل لحوالي 1800 قيد في سنة2022. ولكن لا تزال جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكبر المساهمين في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية، حيث تعد من أكبر العارضين عالميا للسلع والخدمات في عام 2021 وعند الأخذ بعين الاعتبار أن السوق الوسيطة كنموذج نجد بأن هذه المناطق صدرت 10.2% و10.3% و29.9% من إجمالي السلع الوسيطة العالمية والخدمات على التوالي. كما تبلغ حصص الاستيراد الوسيط لهذه المناطق الثلاث 14.7% و28.2% على التوالي.

تشهد العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة توترا متزايدا منذ عام 2018، حين فرضت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تعريفات جمركية على سلع صينية بقيمة مليارات الدولارات، مما دفع الصين إلى الرد بالمثل. وعلى الرغم من فترات التهدئة، لا تزال الحرب التجارية تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. لاسيما بعد عودة الرئيس الأمريكي الى الواجهة .ولعل ابرز تداعيات هذه الحرب (الباجوري ، 2018، صفحة 27) النقاط التالية الذكر :

1. **تراجع النمو الاقتصادي:** حيث أثرت الرسوم الجمركية المرتفعة على الشركات والمستهلكين في كلا البلدين، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، خاصة في قطاعات مثل التصنيع والتكنولوجيا. وانخفضت معدلات الاستثمار بسبب عدم اليقين بشأن السياسات التجارية.
2. **اضطراب سلاسل التوريد العالمية:** تسببت القيود التجارية في إعادة تشكيل سلاسل التوريد، حيث بدأت الشركات بالبحث عن بدائل للصين، مثل فيتنام والهند والمكسيك. وارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب نقل بعض الصناعات خارج الصين أو البحث عن موردين جدد.
3. **تأثير سلبي على الأسواق المالية:** شهدت الأسواق العالمية تقلبات بسبب التوترات التجارية، حيث تأثرت أسهم الشركات التكنولوجية والمنتجين الذين يعتمدون على التجارة بين البلدين. الأمر الذي أدى الى انخفاض ثقة المستثمرين بسبب المخاوف من ركود اقتصادي محتمل.
4. **التأثير على الشركات الأمريكية في الصين:** إن السياسات الحمائية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد الصادرات الصينية قد تلحق الضرر بالشركات الأمريكية العاملة في الصين، مما يؤثر على صادراتها داخل السوق الصينية، وكذلك على السلع المصنّعة في الصين والموجهة إلى السوق الأمريكية؛
5. **تحولات الشراكات التجارية:** انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية التجارة الحرة لدول المحيط الهادئ، والتي تعتمد بعض دولها على المكونات الصينية، قد يدفع هذه الدول إلى التركيز على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية بقيادة الصين. تضم هذه الاتفاقية 16 دولة، بما في ذلك 9 دول من شرق آسيا، بالإضافة إلى أستراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، ونيوزيلندا، مما يعزز قدرة الصين على التأثير في قواعد التجارة العالمية مستقبلا؛
6. **انتشار السياسات الحمائية عالميا:** قد يؤدي اعتماد الولايات المتحدة لسياسات تجارية حمائية إلى دفع دول أخرى لاتخاذ إجراءات مماثلة، مما يؤدي إلى اندلاع حروب تجارية انتقامية بين الدول، وفقدان الثقة في نظام التجارة الحرة، وهو ما قد يسفر عن خسائر للجميع.
7. **الصراع على الهيمنة التكنولوجية وتسريع فصل الاقتصادين:** في الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة قيودا على شركات التكنولوجيا الصينية، مثل "هواوي"، ومنعت وصولها إلى أشباه الموصلات والتكنولوجيا الأمريكية المتقدمة. دفع هذا الصين إلى تعزيز قدراتها في التصنيع المحلي لأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي لتقليل اعتمادها على الغرب. بالإضافة الى تسارع الجهود في كلا

البلدين لتقليل الاعتماد المتبادل في قطاع التكنولوجيا، مما أدى إلى خلق منظومتين منفصلتين للابتكار والتجارة الرقمية.

8. **ظهور تحالفات جديدة وزيادة التوترات الجيوسياسية:** دفعت الحرب التجارية الصين إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى، مثل روسيا والاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا. كما عملت الولايات المتحدة على تقوية تحالفاتها الاقتصادية مع الهند وأستراليا واليابان لمواجهة النفوذ الصيني. الى جانب تصاعدت التوترات في ملفات أخرى، مثل بحر الصين الجنوبي، وتايوان، وحقوق الإنسان، مما زاد من تعقيد العلاقات بين البلدين.

الخاتمة:

في الختام يمكن القول إن الحمائية التجارية الجديدة ساهمت في تباطؤ وتيرة العولمة وزيادة القيود على التدفقات التجارية عبر الحدود. كما أن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة لا تزال مستمرة بتداعياتها الواسعة على الاقتصاد العالمي. وبينما تحاول كل من بكين وواشنطن تحقيق استقلال اقتصادي وتكنولوجي، فإن الشركات والمستهلكين حول العالم يواجهون تبعات هذه المواجهة. ومن المرجح أن يستمر هذا الصراع لفترة طويلة، مع احتمال ظهور أنماط جديدة من المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية ويمكن استخلاص النقاط التالية:

- ✓ أظهرت الدراسة أن الحمائية التجارية الجديدة أصبحت سمة بارزة في النظام التجاري الدولي، حيث لم تعد تقتصر على الأدوات التقليدية، بل شملت سياسات صناعية وتقنية وتنظيمية ذات طابع استراتيجي.
- ✓ بينت النتائج أن تصاعد السياسات الحمائية أسهم في إعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية، خاصة من خلال التأثير على سلاسل القيمة العالمية وتوجه بعض الدول نحو إعادة توطين الصناعات.
- ✓ توصلت الدراسة إلى أن الحمائية الجديدة ساهمت في تباطؤ وتيرة العولمة وزيادة القيود على التدفقات التجارية عبر الحدود.
- ✓ كشفت الدراسة أن التوترات التجارية، ولا سيما الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أدت إلى إعادة توجيه التدفقات التجارية والاستثمارية نحو أسواق بديلة.
- ✓ أظهرت النتائج أن التنافس الأمريكي–الصيني لم يقتصر على التجارة السلعية، بل امتد إلى المجالات التكنولوجية وسلاسل الإمداد الاستراتيجية.

- ✓ أكدت الدراسة أن استمرار السياسات الحمائية ينذر بظهور أنماط جديدة من المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول، مع تزايد الطابع الجيوسياسي للتجارة الدولية.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حول انعكاسات الحمائية التجارية الجديدة على بنية التجارة الدولية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في الحد من الآثار السلبية للتوترات التجارية وتعزيز استقرار النظام التجاري العالمي، وذلك كما يلي:

- ضرورة تعزيز دور المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية في تسوية النزاعات التجارية الدولية وتحديث قواعد التجارة بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة .
- تشجيع الدول على تبني سياسات تجارية أكثر توازنا تجمع بين حماية المصالح الوطنية والمحافظة على انسيابية التجارة الدولية وتجنب التصعيد الحمائي .
- العمل على تنويع سلاسل الإمداد العالمية وتقليل الاعتماد المفرط على الأسواق أو الموردين الرئيسيين، بما يسهم في تعزيز مرونة الاقتصاد العالمي أمام الأزمات والتوترات الجيوسياسية .
- دعم التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الدولي للحد من مخاطر الانقسام الاقتصادي العالمي، خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والطاقة .
- تشجيع الاقتصادات النامية وعلى رأسها الجزائر من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية من أجل التكيف مع التحولات الجديدة في بنية التجارة الدولية والاستفادة من إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية .
- ضرورة تطوير آليات إقليمية ودولية للتنسيق التجاري والاستثماري بما يحد من آثار الحروب التجارية على الدول النامية والأسواق الناشئة .
- كما توصي الدراسة أيضا بإجراء بحوث أكاديمية تتناول تأثير الحمائية التجارية الجديدة على الأمن الغذائي العالمي، والتحول الرقمي، وأسواق الطاقة، إضافة إلى دراسة انعكاساتها على الاقتصادات العربية بشكل خاص.
- كذلك تقترح الباحثة إجراء دراسات مستقبلية تعتمد متغيرات إضافية أو مناهج مختلفة لتعميق فهم الحمائية التجارية الجديدة لتشمل انعكاسات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

على الاقتصادات النامية، لاسيما بعد الحرب الأمريكية الأخيرة مع إيران ومشاكل مضيق هرمز. وتبعات التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الجديدة على بنية التجارة الدولية مستقبلا.

المراجع:

Bibliographie:

- Abboushi, S. (2010). Trade protectionism: reasons and outcomes,. • *Competitiveness Review An International Business Journal incorporating Journal of Global Competitiveness, 20*(05), 384-394. doi:10.1108/10595421011080760
- Wenran, J. (2025, 03 18). Ready for Round Two: China's Strategic Preparedness for a New U.S. Trade WarA Comparative Analysis. Retrieved 04 09, 2025, from https://peacediplomacy.org/2025/03/18/chinas-strategic-preparedness-for-a-new-round-of-trade-war-with-the-u-s-a-comparative-analysis
- Zahoor , N., Wu, J., Khan, H., & Zaheer , K. (2023). De globalization, International Trade Protectionism, and the Reconfgurations of Global Value Chains. *Management International Review, 63*, 823–859. doi:https://doi.org/10.1007/s11575-023-00522-4
- الباجوري ، خ .(2018) .*تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي* .مصر : دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية،جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا . Retrieved from https://jdl.journals.ekb.eg/article_272229_7d467f9e07ba030b14b2f9544c8e6f48.pdf
- Baldwin, R. (2016). *The Great Convergence:Information Technology and the New Globalization.* doi:https://doi.org/10.2307/j.ctv24w655w
- Ezequiel Cruz Lopez, D. (2022). Introduction To Trade Protectionism. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4673056
- OECD. (2023). *Risks and opportunities of reshaping global value.* paris. doi:https://dx.doi.org/10.1787/f758afe8-en
- WTO. (2022). *The future of global Value Chains and the role of the WTO.* doi:https://doi.org/10.30875/25189808-2022-11

- الأمم المتحدة .(2013) .*آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها على التجارة والتنمية* .مجلس التجارة والتنمية Retrieved from . https://unctad.org/system/files/official-document/cimem5d1_ar.pdf
- بالغيثار ، م .(2024–2025) .الحمائية الجديدة وتأثيرها على مستقبل المنظمة العالمية للتجارةدراسة حالةالحرب التجاريةبين الواليات المتحدة اﻷمريكية والصين .اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة العربي التبسي، تبسة.
- جعفري ، ع .(2017–2018) .*سياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سياسة تخفيض العملة نموذج مع إشارة لحالة الصين ."*جامعة محمد خيضر، بسكرة: اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،علوم اقتصادية ، اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- حساني، ا & .,عبد العزيز ، س .(2023) .الأساليب الحمائية غير التعريفية في السياسات التجارية وأثره اعلى نفاذ الصادرات الجزائرية الى الاسواق الدولية.162–146 ,*09* .
- منال، ع .(n.d.) .أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية: استراتيجية حديدة وفرص وتحديات للدول النامية.
- يحي السيد ، ع .(2025) .ومضة اقتصادية ،استراتيجية أمريكا أولا Retrieved from . https://yahyaomar.com/media/